شرح اعتقاد أئمة الحديث

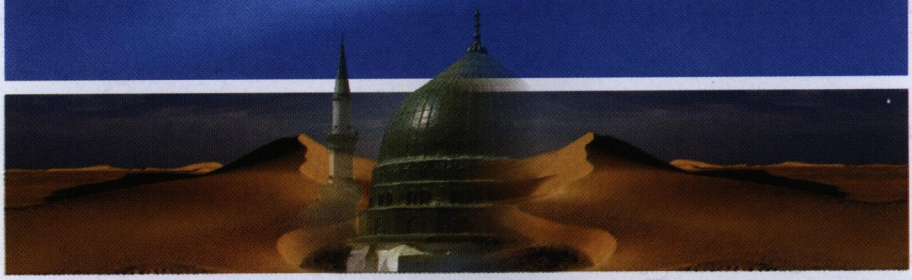

د. حمد إبراهيم العثمان
جامعة الكويت - كلية الشريعة
قسم التفسير والحديث

المقدّمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد:

فإن علم العقيدة من أشرف العلوم إذ شرف العلم بشرف المعلوم، فهذا العلم علم بالله سبحانه وأسمائه وصفاته، فهو يوجب حقيقة التأله لله تبارك وتعالى، وزيادة محبته وتعظيمه وإجلاله.

وهذا العلم يُعرّفك بحق الله الخالص الذي لا يجوز صرفه لغير الله تبارك وتعالى، ويبين لك ما يضاد حقيقة الإيمان أو كماله.

فالنبيون جميعاً أرسلهم الله لبيان العقيدة، وشرح كلمة التوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وكما قال سبحانه: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦].

ولا سبيل لأحد في الحيدة عن هذا السبيل والطريق الذي شرعه الله لخلقه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥].

فهذا سبيل وطريق جعله الله لرسله وأتباعهم إلى يوم القيامة، قال تعالى: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٠٨﴾ [يوسف: ١٠٨].

وطلبة العلم والعلماء ورثة الأنبياء يقومون بما أوجب الله عليهم من البلاغ والنصيحة للعباد في تعليم الناس هذه العقيدة، ويؤدونها إليهم بما تلقاه التابعون عن أصحاب النبي ﷺ صافياً من كدر البدع وشوائب الأهواء والضلالات.

وكتاب «شرح اعتقاد أئمة الحديث» حلقة من تلك السلسلة الذهبية التي تربط الخلف بالسلف، فمؤلف الكتاب أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ وُلِدَ في القرن الثالث الهجري، وتلقّى العلم عن أئمة الهدى، ودوّن عقيدة السابقين الأولين في مصنفه المذكور.

وبسبب هذه الأهمية للكتاب وعدم وجود شرح واسع شامل لكل مفردات هذه العقيدة، قمت بشرح هذا الكتاب والتعليق عليه، إظهاراً لأهمية هذا الكتاب، وبياناً لعقيدة السلف حتى يلزمها المسلم ويحذر مما يضادها.

وفي هذا الجزء قمت بشرح قطعة من عقيدة أبي بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو ما يتعلق بلزوم الجماعة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وطلب العلم، ومجانبة البدعة، والخيانة، والاغتيال، والغيبة.

وطريقتي في الشرح أني أذكر أولاً كلام الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ، وأجعله محاطاً بمستطيل، ثم أشرح كلامه هذا المسوَّر بالمستطيل.

وطريقتي في الشرح هو تقرير كل قطعة من العقيدة بأدلتها من الكتاب، والسنة، والإجماع، وأقوال السلف، ثم أبيّن ما يضاد عقيدة السلف في ذلك، ثم أبيّن فساد هذه المخالفة من الكتاب، والسنة، والإجماع، وأقوال السلف.

وإني لأرجو أن أكون وُفِّقت في هذا الشرح، وقمت بواجب توضيح وبيان عقيدة السلف وتقريبها لطالبها.

والحمد لله رب العالمين.

قال أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ:
[ويرون مجانبة البدعة]

○ الشرح:

البدعة لغة: هي الشيء المخترع مما لم يسبق له نظير، قال الله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧].

قال الحافظ ابن كثير(١): «أي: خالقهما على غير مثال سابق». اهـ.

وأما البدعة شرعاً: فهي ما لم يشرعه الله ورسوله، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب(٢).

وقال ابن رجب في تعريفها: «ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه»(٣).

قال الحافظ ابن كثير(٤): «ولذلك سُمي المبتدع في الدين مبتدعاً لإحداثه فيه ما لم يسبق إليه غيره». اهـ.

وكذلك التبديل رغبة عن الشرع، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ(٥): «التبديل هو اعتقاد تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله».

والتبديل يختلف عن الترك، وقد حقق الفرق بينهما شيخ الإسلام ابن

---

(١) التفسير (١/١٦١).

(٢) تعريف شيخ الإسلام في الفتاوى (٤/١٠٧).

(٣) جامع العلوم والحكم ص ٢٦٥.

(٤) التفسير (١/١٦١).

(٥) الإيمان ص٦٧، وبيّن شيخ الإسلام في موضع آخر أن المبدل إن اعتقد أنه يُغيّر الدين فهو كافر، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (فإن تحريم الحلال تبديل لحكم الله، ليس هو من أمر الله، ولو اعتقد معتقد أنه يُغير الدين لكان كافراً) العقود ص ٦١.

تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال[1]: «إن قوله: **«التارك لدينه المفارق للجماعة»** قد يفسر بالمحارب قاطع الطريق».

وقال[2]: «قوله: **«التارك لدينه المفارق للجماعة»** ولهذا وصفه بفراق الجماعة، وإنما يكون هذا بالمحاربة».

وقال[3]: «فيكون ترك دينه عبارة عن خروجه عن مُوجب الدين، ويُفَرّق بين ترك الدين وتبديله».

وكذلك الكلام في الحديث فيمن يُذاد عن حوض النبي ﷺ، حمله السلف على أهل الردة، قال أسلم الرزّاز الواسطي المشهور ببحشل: ثنا الحسن بن شبيب بن راشد بن مطر قال: حدثني أخي بَبَّة قال: قلت لشريك: يا أبا عبدالله، قول النبي ﷺ: **«إنكم أحدثتم بعدي وارتدَّيتم على أعقابكم»** على ما حملتم هذا؟ قال: على أهل الردة[4].

واعلم أن السلف قد استعملوا هذه الأحاديث في أهل البدع.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)[5]: «فُسر بهذا المعنى قول النبي ﷺ: **«من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه»**؛ فإن الأوزاعي فسره بالبدعة يخرج إليها الرجل من الجماعة».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[6]: «فإن البدع لا تزال تخرج من صغير إلى كبير حتى تخرجه إلى الإلحاد».

---

(١) الصارم المسلول ص ٣١٩.
(٢) الصارم المسلول ص ٣١٩.
(٣) الصارم المسلول ص ٣١٩.
(٤) تاريخ واسط ص ٢٦٠.
(٥) فتح الباري (١/١١٦).
(٦) الفتاوى (٢٢/٣٠٦).

ولذلك إنما يمرق من الدين ويرتد على عقبيه المبتدع، قال محمد بن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «أسرع الناس ردةً أهل الأهواء».

وقال محمد بن سيرين أيضاً[2]: «لو خرج الدجال لرأيت أنه سيتبعه أهل الأهواء».

والمبتدع مفتون ببدعته مقيم عليها، محارب لمخالفه وناصحه من أهل السنة، لأنه يعتقد أن ما هو عليه حق، وأنه شرع الله.

قال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ[3]: «البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، والمعصية يتاب منها، والبدعة لا يُتاب منها».

وحسبك من شر البدعة أن تعلم أن المبتدع لا يُقرّ على بدعته، وأن الكافر يُقرّ على كفره إذا أدى الجزية، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ)[4]: «هؤلاء - يعني أهل الكتاب - يُقَرُّون على دينهم المُبْتَدَع والمنسوخ مُسْتَسِرِّين به، والمسلم لا يُقر على مبتدع ولا منسوخ، لا سراً ولا علانية».

والبدع مفسدة للإيمان، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[5]: «فمن تدبّر هذا، علم يقيناً ما في حشو البدع من السموم المضعفة للإيمان، ولهذا قيل: إن البدع مشتقة من الكفر».

وكما أن البدع تُفسد الدين فهي مُفسدة للدنيا أيضاً، فإنها تُورِّث أهلها المعاصي والفواحش، فيجتمع في أهلها الشبهات والشهوات المحرمة التي هي جماع الشر.

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/٤٣١).
(٢) أصول اعتقاد أهل السنة (١/١٤٨ - رقم ٢٣٥).
(٣) أصول اعتقاد أهل السنة (١/١٤٩ - رقم ٢٣٨).
(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (١/٥٣١).
(٥) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/١١٦).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «فإن البدع في الدين سبب الفواحش وغيرها من المنكرات».

وقال أيضاً[2]: «فَقَلَّ مَن تجِد في اعتقاده فساداً، إلاّ وهو يظهر في عمله».

وقال أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ:
[ويرون مجانبة الآثام، والفخر، والتكبُّر، والعجب]

○ الشرح:

فأهل الحديث يجتنبون الآثام كما أمرهم الله عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَذَرُوا۟ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، ولا يفخرون على أحد وإن كانوا دونهم في دين أو دنيا كما أمرهم الله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].

وكما أمرهم نبيهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله: **«إنه أوحيَ إليَّ أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغي أحد على أحد»**[3].

فالفخر الاستطالة بحق، والبغي الاستطالة بغير حق؛ كما بيّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[4].

---

(١) الرد على البكري (١/٢٧٤).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١/١٢١).

(٣) رواه مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يُعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (٤/٢١٩٩ ـ رقم ٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار المجاشعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (١/٤٥٣).

والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر: الفخر، والتكبر، والعجب، جميعاً لأن بعضها متولد من الآخر.

قال ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٥٤هـ)[١]: «العاقل يلزم مجانبة التكبر لما فيه من الخصال المذمومة:

إحداها: أنه لا يتكبر على أحد حتى يعجب بنفسه، ويرى لها على غيرها الفضل!

والثانية: ازدراؤه بالعالم، لأن من لم يستحقر الناس لم يتكبر عليهم، وكفى بالمستحقر لمن أكرمه الله بالإيمان طغياناً.

والثالثة: منازعة الله جل وعلا في صفاته، إذ الكبرياء والعظمة من صفات الله جل وعلا؛ فمن نازعه إحداهما ألقاه في النار، إلا أن يتفضل عليه بعفوه».

«وأهل النار كل عُتلٍّ جوَّاظ مستكبر»[٢]، **«وقالت النار: يدخلني الجبارون والمتكبرون»**[٣].

وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر»**[٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ)[٥]: «فمن لم يكن الله معبوده ومنتهى حبه وإرادته، بل استكبر عن ذلك، فلا بد أن يكون له مراد محبوب يستعبدهُ غيرُ الله، فيكونُ عبداً لذلك المراد المحبوب، إما المال،

---

(١) روضة العقلاء ص ٦٠ ـ ٦١.

(٢) رواه مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون (٤/٢١٩٠ ـ رقم ٢٨٥٣) من حديث حارثة بن وهب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون (٤/٢١٨٦ ـ رقم ٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه مسلم كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه (١/٩٣ ـ رقم ١٤٧).

(٥) العبودية ص٨١.

وإما الجاه، وإما الصور، وإما ما يتخذه إلهاً من دون الله، كالشمس، والقمر، والكواكب، والأوثان، وقبور الأنبياء والصالحين، أو من الملائكة والأنبياء الذين يتخذهم أرباباً، أو غير ذلك ممّا عُبِد من دون الله.

وإذا كان عبداً لغير الله يكون مشركاً، وكل مستكبر فهو مشرك، ولهذا كان فرعون من أعظم الخلق استكباراً عن عبادة الله، وكان مشركاً، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٢٣﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ﴿٢٤﴾﴾ إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٢٣ ـ ٣٥]».

قال السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ في توجيه حديث: «**لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر**»[1]: «الكبر الذي لا يدخل صاحبه الجنة كبر الكفر، فإن العبد قد يتكبر على الخالق لفرط جهله فيكفر به ولا يعبده، وربما تكبر على أنبيائه ورسله، وهذا كافر لا يدخل الجنة أبداً.

قال في النهاية في قوله ﷺ: «**لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر**» يعني: كبر الكفر والشرك لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، ألا ترى أنه قابله في نقيضه الإيمان فقال: «**ولا يدخل النار من في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان**»، أراد دخول تأبيد.

وقيل: أراد إذا أدخل الجنة نُزع ما في قلبه من الكبر كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ومنه الحديث: «**ولكن الكبر من بطر الحق**»، هذا الحديث معناه: ولكن ذو الكبر، أو لكن الكبر كبر من بطر الحق؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٩]»[2].

---

(١) غذاء الألباب (٢/٢٢٥).

(٢) قال العلامة صالح الفوزان وفقه الله: (أو يكون هذا الحديث من أحاديث الوعيد التي تمُر كما جاءت ولا تفسر).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ:
[ويرون مجانبة الخيانة، والدَّغَل، والاغتيال، والسعاية]

○ الشرح:

الخيانة خلق مذموم مطلقاً، ولذلك لم يوصف الله به مطلقاً كما قال تعالى: ﴿وَإِن يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٧١]، ولم يقل: فخانهم.

وكذلك النبي ﷺ ما كان يغدر ولا يخون، مع أنه قال ﷺ: «**الحرب خدعة**»[(١)]، ففرق بين الخدعة والخيانة، فكان النبي ﷺ يُورِّي في غزواته وهذا من الخدعة في الحرب، لكنه لا يخون ولا يغدر في موضع ائتمان، ولا يقتل النساء والصبيان ومعصومي الدماء كما يفعل الحَرَكيُّون في هذه الأيام.

فهناك فرق بين الخديعة والخيانة، قال محمد بن عيسى بن أصبغ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٢٠هـ)، وهو يذكر ما هو معدود في الخيانة وليس من الخديعة[(٢)]: «وليس من ذلك أن يُظهر لهم أنه منهم، وعلى دينهم، أو جاء لنصيحتهم، فإذا وجد غفلة نال منهم. هذا داخل في بلاد الأمان، لأن العدو يستشعر منه الموادعة والمؤالفة فيسكن إليه، فالإيهام عليه بمثل هذا لا يجوز، وهو خيانة كما تقدم. ونكتة الفرق أن اطمئنانه في هذا وأمثاله مما قلنا: إنه يكون من باب الأمان إنما سبيله استشعار المسالمة والمؤالفة، فهو يستنيم إلى ما يعتقده فيه من الوفاء في ذلك ثقة به، وبما ظهر إليه مما يدل عليه، فلم يؤت هذا من تقلبه، بل من الآخر فيما أظهر من المؤالفة، وارتكب من

---

(١) رواه البخاري كتاب الجهاد، باب الحرب خدعة (١٢٥٨/٦ ـ رقم ٣٠٣٠)، ومسلم كتاب الجهاد، باب جواز الخداع في الحرب (١٣٦١/٣ ـ رقم ١٧٣٩) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

(٢) الإنجاد في أبواب الجهاد ص٢٣٢ ـ ٢٣٣.

الخيانة، وفي أبواب المكر والخديعة، إنما كان اطمئنانه لغفلة من نفسه، أو جهل في استشعار الغفلة والتقصير من الآخر، وما أشبه ذلك مما ترجع الغفلة فيه عن سوء نظره، من غير خيانة تلحق الآخر في أمره، وهذا بيِّنٌ، والحمد لله».

والله عز وجل قد أحكم شرعه وفصّله على علم، وبيَّن لنا ما ينبغي فعله حال الخوف من خيانة العدو، قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [الأنفال: ٥٨].

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٧٤هـ)[1]: «إن الله لا يحب الخائنين»، أي: حتى ولو في حق الكافرين، لا يُحِبّها أيضاً.

وسيرة الصحابة عطرة بحفظ العهود والبُعد عن الخيانة، بل وقع منهم ما هو فوق ما كان يتصوره عدوهم منهم، قال بدر الدين ابن جماعة رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٣٣هـ) معلقاً على الآية نفسها[2]: «وإذا نبذ إليهم عهدهم بلغهم المأمن، فإن كانوا نساءً أو أطفالاً بلغهم أهاليهم، ولا يقتل ما في أيدينا من رهائنهم، فإن الكفار لما نقضوا عهدهم في زمن معاوية امتنع المسلمون من قتلهم، وقالوا: وفاءً بغدر، خير من غدر بغدر.

وعن النبي ﷺ: **«أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك»**.

والغدر والخيانة من أسباب هزيمة المسلمين، وليس من أسباب نصرهم كما يتوهمه الجهال، فالله ينصر من نصره بالعدل والصدق، ويخذل من غدر وفجر، والنبي ﷺ كان شريفاً صادقاً في جهاده، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[3]: «ما نقض قوم العهد إلا أُدِيل عليهم العدوُّ».

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٤/٧٩).

(٢) تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام ص ٢٣٤.

(٣) ذكره مالك في الموطأ كتاب الجهاد، باب ما جاء في الوفاء بالأمان (٢/٤٤٩) بلاغاً، ورواه الطبراني في الكبير مرفوعاً (١١/٤٥ ـ رقم ١٠٩٩٢)، وحسنه محققه حمدي السلفي.

وقال علي بن أبي طالب ﷺ[1]: «إني والله لأحسب أن هؤلاء القوم سيظهرون عليكم، وما يظهرون عليكم إلا بعصيانكم إمامكم وطاعتهم إمامهم، وخيانتكم وأمانتهم...».

وقال القاضي أبو بكر ابن العربي رحمه الله[2]: «كما أنهم إذا استعانوا على أعداء الله بنكث أيمان الله قلب الله الحال، وحكم بغلبة العدو لهم، ولذلك قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١]، أي: لا يحل لأحد أن يخون النبي ﷺ، فلا يعلم بخيانته، وذلك أعظم في معصية الخائن وذنبه».

فالخيانة والغدر شر، وشؤم، وصد عن سبيل الله، قال أبو عبدالله القرطبي رحمه الله[3]: «فإنهم إذا غدروا وعُلم ذلك منهم، ولم ينبذوا بالعهد لم يأمنهم العدو على عهد ولا صلح، فتشتدّ شوكته ويعظم ضرره، ويكون ذلك منفِّراً عن الدخول في الدين، وموجباً لذم أئمة المسلمين».

وهل ظهر التتر على المسلمين جهة المغرب إلا بسبب غدر وخيانة بعض المسلمين، فقد كان ملك المسلمين على بخارى وسمرقند خوارزم شاه، وسيّر جنكزخان جماعة من التجار لسمرقند وبخارى ليشتروا له ثياباً للكسوة، فأمر بقتلهم خوارزم شاه، وأخذ ما معهم من الأموال، وفرّقه على تجار سمرقند وبخارى، فخرج التتر لينتصروا لأولئك التجار من أطراف الصين وقصدوا تركستان ثم سمرقند وبخارى، إلى خراسان، ثم إلى بلاد الهند وسجستان وكرمان، حتى ملكوا أكثر المعمور من الأرض في سنة، وعاثوا فيها تقتيلاً وسلباً ونهباً[4].

وغدر الحركيين كأتباع ابن لادن لم يقتصر على الكافرين، بل جاوزه

(١) البداية والنهاية (١١/١١).
(٢) القبس في شرح الموطأ (٢/٥٩٥).
(٣) الجامع لأحكام القرآن (٨/٣٣).
(٤) انظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير حوادث سنة ٦١٧هـ، (١٢/٣٥٩ ـ ٣٦٤).

إلى المسلمين، كما أن سيفهم مسلول على المسلمين أيضاً، بل إن أذاهم للمسلمين ربما يكون أعظم من الكافرين.

ولأجل هذا أدخل الحركيون السرية في الدعوة إلى الله، وجعلوا سريتهم دون المسلمين!!

قال عمر بن عبدالعزيز رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا رأيت قوماً يتناجون في دينهم بشيء دون العامة فاعلم أنهم على باب ضلالة»[1].

وقال الحافظ أبو أحمد محمد بن علي الكرجي رَحِمَهُ اللَّهُ معلقاً على قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣][2]: «وكلّ من كان على شيء يزعم أنه من الدين، وهو يستره ولا يُظهره خشية إنكاره، فقد عرف بطلانه قبل أن يسأل برهانه، واستوى في معرفة تزييفه العالم والجاهل، إذ من شرط الآية أن يكون بعد نزولها دين الحق ظاهراً.

فإن كتم عدم شرطه المشروط فيه، وفي عدم شرطه دخول الخلل عليه وزوال الحق عنه، فإن احتج محتج بما روي عن رسول الله ﷺ: «**بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ**».

قيل: ليس فيه وقت مؤقت يعود فيه، ولو كان أيضاً مؤقتاً لعلمنا أن غرباء الدين بدءً كانوا يسترونه عن الكفار وعبدة الأوثان، ومن كان يُقاتلهم عليه، وترى المبتدعين يسترونه عن أهل القبلة ومن هو مستعل عليهم، وعلى عبدة الأوثان والممتنعين من أداء الجزية من أهل الكتاب، فإن كان الخبر صحيحاً وجاز ما يرجع عدد المسلمين في الشرق والغرب إلى من كان يسر الدين قبل إسلام عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، صح تأويل الخبر حينئذ، وإلا فلا متعلق للمحتجين من أهل البدعة».

والاغتيالات ليست من الدين، وأول ظهورها كان في عهد الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال ابن سعد رَحِمَهُ اللَّهُ[3]: «انتدب ثلاثة نفر

---

(١) أصول اعتقاد أهل السنة (١/١٥٣ ـ رقم ٢٥١).

(٢) نكت القرآن الدالة على البيان (١/٥٢٣ ـ ٥٢٤).

(٣) الطبقات (٣/٣٦).

من الخوارج: عبدالرحمٰن بن ملجم المرادي، وهو من حمير، وعداده في مُراد، وهو حليف بني جبلة من كندة، والبُرَك بن عبدالله التميمي، وعمرو بن بكير التميمي، فاجتمعوا بمكة وتعاهدوا، وتعاقدوا لَيَقْتُلُنَّ هؤلاء الثلاثة: علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، ويُرِيحُنّ العباد منهم، فقال عبدالرحمٰن بن ملجم: أنا لكم بعليّ بن أبي طالب، وقال البُرَكُ: وأنا لكم بمعاوية، وقال عمرو بن بكير: أنا أكفيكم عمرو بن العاص، فتعاهدوا على ذلك، وتعاقدوا وتواثقوا لا ينكص رجل منهم عن صاحبه الذي سُمّي ويتوجه إليه حتى يقتله، أو يموت دونه».

وكان أول من أحيا الاغتيالاتِ في العصر الحديث هم الإخوانُ المسلمون، قال د. يوسف القرضاوي[1]: «وفي اليوم الثامن والعشرين من شهر ديسمبر - أي: بعد حل الإخوان بعشرين يوماً - وقع ما حذر منه الإمام البنا، فقد أذيع نبأ اغتيال رئيس الوزراء ووزير الداخلية والحاكم العسكري العام محمود فهمي باشا النقراشي، في قلب عرينه وزارة الداخلية، أطلقت عليه رصاصات أودت بحياته.

وكان الذي قام بهذا العمل طالباً بكلية الطب البيطري بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة، اسمه عبدالمجيد حسن، أحد طلاب الإخوان، ومن أعضاء النظام الخاص، الذي قبض عليه في الحال، وأودع السجن، وقد ارتكب فعلته، وهو يرتدي زي ضابط شرطة، لهذا لم يشك فيه حين دخل وزارة الداخلية، وانتظر رئيس الحكومة، حتى أطلق عليه رصاص مسدسه».

إلى أن قال[2]: «وقابل عامة الإخوان اغتيال النقراشي بفرحة مشوبة بالحذر، فقد رد عبدالمجيد حسن لهم كرامتهم، وأثبت أن لحمهم مسموم لا يؤكل، وأن من اعتدى عليهم لا بد أن يأخذ جزاءه!».

(١) ابن القرية والكتّاب (١/٣٣٥).
(٢) ابن القرية والكتّاب (١/٣٣٥).

قال أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ:
[ويرون كف الأذى وترك الغيبة إلا لمن أظهر بدعة وهوى يدعو إليها، فالقول فيه ليس بغيبة عندهم]

○ الشرح:

أذية المسلم محرمة كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾﴾ [الأحزاب: ٥٨].

والغيبة من كبائر الذنوب، قال تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢]، فهذا المثل الذي ضربه الله ﷻ غاية في التنفير عن هذا الفعل القبيح، أعاننا الله على أنفسنا، آمين.

أما الكلام في المبتدع فليس من الغيبة بل هو طاعة لله وإنكارٌ للمنكر ونصحٌ للمسلمين وحفظٌ للسنة.

قال عبدالله ابن الإمام أحمد: جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي، فجعل أبي يقول: فلان ضعيف وفلان ثقة.

فقال أبو تراب: لا تغتب العلماء! فالتفت أبي إليه، فقال: ويحك هذه نصيحة، ليس هذا غيبة[١].

وقال إبراهيم النخعي: ليس لصاحب البدعة غيبة[٢].

وقال شيخ الإسلام[٣]: «ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعكتف أحب إليك أو يتكلّم في أهل البدع؟ فقال:

---

(١) المقصد الأرشد (٢/٢٨٤).

(٢) مسند الدارمي (١/١٢٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/٢٣١).

إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل». اهـ.

وغيبة المبتدع يجب أن تكون خالصةً لله، ذبًا عن الشريعة، لا على سبيل التشفي من المتكلّم، أو لغرض خصومة شخصية ثم تغلف بغلاف الانتصار للسنة، فإن الله يعلم ما تُكِنُّهُ الصُّدور.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ محذّراً من هذا[1]: «ثم القائل في ذلك بعلم لا بد له من حسن النية، فلو تكلم بحق لقصد العلو في الأرض أو الفساد كان بمنزلة الذي يقاتل حَمِيَّة ورِيَاءً. وإن تكلّم لأجل الله تعالى مخلصاً له الدين كان من المجاهدين في سبيل الله من ورثة الأنبياء خلفاء الرسل.

وقال عاصم الأحول لقتادة[2]: ألا أرى العلماء يقع بعضهم في بعض؟ فقال: يا أحول، أوَلاَ تدري أن الرجل إذا ابتدع بدعة فينبغي لها أن تُذكر حتى تُحذر.

ويقول الشاطبي في الرد على المخطئين والمبتدعين[3]: «فمثل هؤلاء لا بد من ذكرهم والتشريد بهم، لأن ما يعود على المسلمين من ضررهما إذا تُرِكُوا، أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم إذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرق والعداوة.

ولا شك، أن التفرق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدهم - إذا أقيم - عليهم أسهل من التفرق بين المسلمين وبين الداعين ومن شايعهم واتبعهم، وإذا تعارض الضرران فالمُرْتَكَبُ أخفُّهما وأسهلهما، وبعض الشر أهون من جميعه، كقطع اليد المتأكّلة، إتلافها أسهل من إتلاف النفس. وهذا شأن الشرع أبداً: يطرح حكم الأخف وقاية من الأثقل». اهـ.

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/٢٣٥).
(٢) الاعتصام (٢/٢٢٩).
(٣) الاعتصام (٢/٢٢٩).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ:
[ويرون تعلم العلم وطلبه من مظانه، والجد في تعلّم القرآن وعلومه، وتفسيره، وسماع سنن الرسول ﷺ، وجمعها والتفقه فيها، وطلب آثار أصحابه]

○ الشرح:

العلم هو مفتاح ووسيلة إلى كل فضيلة كما قال ربيعة[1]، وهو أحد أمهات الفضائل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «وأمهات الفضائل: العلم والدين والشجاعة، والكرم». اهـ.

وبالعلم يتعبّد المسلم ربه على بصيرة ويصون نفسه من البدع والشبهات والضلالات، بل إنّ الخير مَنُوطٌ بالعلم والفقه في الدين، كما قال النبي ﷺ: **«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»**[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[4]: «ولازم ذلك أن من لم يُفَقِّهْهُ الله في الدين لم يُرِد به خيراً، فيكون التفقُّه في الدين فرضاً». اهـ.

والكلام هنا في شيئين:

الأول: عمن يأخذ العلم.

الثاني: ما هو العلم الذي ينبغي أن يجتهد في تحصيله.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٦/٩٠).

(٢) منهاج السنة (٦/٣٧٩).

(٣) رواه البخاري كتاب العلم، باب **«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»** (١/١٦٤ ـ رقم ٧١)، ورواه مسلم كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة (٢/٧١٨ ـ رقم ١٠٣٧) من حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) مجموع الفتاوى (٢٠/٢١٢).

أما الأول، فالذي ينبغي على طالب العلم أن يأخذ علمه عن صاحب سنة مشهور بالتلقي عن العلماء، وأن يأخذ علمه من أفواه العلماء لا من الكتب خاصة.

قال عبدالرحمن بن يزيد[1]: «سألنا حذيفة ﷺ عن رجل قريب السمت والهدي من النبي ﷺ حتى نأخذ عنه؟ فقال: ما أحد أقرب سمتاً وهدياً ودلاً بالنبي ﷺ من ابن أم عبد».

وقال إبراهيم النخعي[2]: «كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلى هديه وسمته وصلاته ثم أخذوا عنه».

وقال ابن عون[3]: «لا تأخذوا العلم إلا ممن شهد له بالطلب».

وقال سليمان بن موسى[4]: «لا يؤخذ العلم من صحفي».

قال الخطيب البغدادي[5]: «فيكون قد أخذ فقهه من أفواه العلماء لا من الصحف».

واحذر من الأخذ عن أهل البدع فإن مجالستهم تورث الإعراض عن الحق كما قال بندار[6]، وهي توجب تعلُّق قلبِ الطالب بشيخه لما أخذ عنه العلم، والمرء مع من أحب يوم القيامة، ولعل الطالب يحرم الانتفاع من علمه بسبب مجالستهم.

---

(١) رواه البخاري كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عبدالله بن مسعود ﷺ (١٠٢/٧ - رقم ٣٧٦٢).
(٢) التمهيد (٤٧/١).
(٣) التمهيد (٤٥/١)، والآداب الشرعية (١٤٧/٢).
(٤) التمهيد (٤٦/١).
(٥) الفقيه والمتفقه (٩٧/٢).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٠٩/١٦).

قال سفيان الثوري[1]: «من سمع من مبتدع لم ينفعه الله بما سمع، ومن صافحه فقد نقض الإسلام عروة عروة». اهـ.

واعلم أن مجالستهم تنافي هجرهم الذي هو أصل من أصول أهل السنة.

وأشار المصنّف بقوله: «والجد في تعلم القرآن وعلومه، وتفسيره، وسماع سنن الرسول ﷺ، وجمعها والتفقه فيها» إلى نوع العلم الذي يُطلب، حيث أنه أنواع:

(١) صُلب العلم، وهو الذي ذكره المصنّف.

(٢) مُلح العلم، كالشعر ونحوه.

(٣) لا هذا ولا هذا، ومنه ما هو محرم كعلم المنطق اليوناني، والسحر والشعوذة.

ثم أشار بقوله: «وطلب آثار الصحابة» إلى وجوب فهم الشرع بفهم الصحابة، وكم ضلت فهوم بسبب فهم النصوص فهماً يخالف فهم السابقين الأولين.

قال أبو الحسن البربهاري[2]: «والأساس الذي تُبنى عليه الجماعة هم أصحاب محمد ﷺ».

وقال ابن القصار رَحِمَهُ اللَّهُ عن الصحابة[3]: «وهم الَّذين أُمرنا بالاقتداء بهم، لأنهم المبلغون للسنن، والمفسرون لها، فوجب اتباع سبيلهم واختيار ما اختاروه، والرغبة عما رغبوا عنه».

وقال أبو بكر ابن العربي رَحِمَهُ اللَّهُ[4]: «لا غنى للناظر عن معرفة الآثار كما

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (١/١٣٨).
(٢) شرح السنة ص٦٥ ـ رقم ٣.
(٣) شرح ابن بطال على صحيح البخاري (٤/٣٦٩).
(٤) القبس في شرح الموطأ (١/٢١٧).

لا بد له من العلم بالأخبار، ليعلم كيف كان تلقي السلف للأحاديث، وعلى أي وجه كان قَبُولُهم لها، ويطلع من أي باب تولجوا إليها، فلا منهج إلا منهاجهم».

ففهم الصحابة هو سبب لمعرفة معاني أدلة الشرع، قال ابن القيم[1]: «كثير من قاصري العلم يحتجون بعموم نص على حكم، ويفصلون عن عمل صاحب الشريعة، وعمل أصحابه الذي يبين مراده، ومن تدبر هذا علم به مراد النصوص، وفهم معانيها».

قال أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ:
[مع لزوم الجماعة]

○ الشرح:

قد جاءت النصوص بلزوم الجماعة وأنها جماعة واحدة من ذلك:

(١) قال حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال لرسول الله ﷺ: «إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟» قال: «**نعم**»، قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «**نعم؛ وفيه دخن**»، قلت: وما دخنه؟ قال: «**قوم يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر**»، قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: «**نعم؛ دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها**»، قلت: يا رسول الله صفهم لنا، قال: «**هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا**»، قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**»، قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: «**فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة**

(١) تهذيب سنن أبي داود (٢٨٨/٣).

حتى يُدركك الموت وأنت على ذلك»[1].

(٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال[2]: **«من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات، إلا مات مِيتة جاهلية»**.

(٣) عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ[3]: **«لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة»**.

(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: **«من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة فمات، مات ميتةً جاهلية»**[4].

(٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال[5]: قال رسول الله ﷺ: **«يد الله مع الجماعة»**.

(٦) عن الحارث بن الحارث الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال[6]: **«وأنا آمركم بخمس أمرني الله بهن: السمع والطاعة والجهاد والهجرة**

---

(١) رواه البخاري كتاب الفتن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة (١٣/٣٥ ـ رقم ٧٠٨٤)، ومسلم كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين (٣/١٤٧٥ ـ رقم ١٨٤٧).

(٢) رواه البخاري كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: **«سترون بعدي أموراً تنكرونها»** (١٣/٥ ـ رقم ٧٠٥٤)، ومسلم كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين (٣/١٤٧٧ ـ رقم ١٨٤٩).

(٣) رواه البخاري كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ (١٢/٢٠١ ـ رقم ٦٨٧٨)، ومسلم كتاب القسامة، باب ما يباح به دم المسلم (٣/١٣٠٢ ـ رقم ١٦٧٦).

(٤) رواه مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب لزوم جماعة المسلمين (٣/١٤٧٦ ـ رقم ١٨٤٨).

(٥) رواه الترمذي (٤/٤٦٦ ـ رقم ٢١٦٦) وقال: هذا حديث حسن غريب.

(٦) رواه الترمذي كتاب الأمثال، باب ما جاء في مثل الصلاة والصيام والصدقة (٥/١٤٩ ـ رقم ٢٨٦٣) وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

والجماعة، فإن من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه إلا أن يرجع».

(٧) وقال عمر بن الخطاب ﷺ[١]: «عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد، ومن أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة».

والمهم في هذا الأصل العظيم معرفة معنى (الجماعة)، فما هو المراد بالجماعة؟

لأهل السنة فيه أقوال كلها متفقة تُبين معنى (الجماعة)، وهي:

(١) أهل العلم، لأن الله جعلهم حجة على الخلق، ولأن الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسله معهم[٢]، والناس تبع لهم في أمر الدين[٣]، وهذا ما ذهب إليه البخاري في صحيحه كتاب الاعتصام، باب ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ وما أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة وهم أهل العلم[٤].

قال أبو محمد البغوي (ت: ٥١٦هـ)[٥]: «وتفسير الجماعة عند أهل العلم: هم أهل الفقه والعلم. وسئل ابن المبارك عن الجماعة فقال: أبو بكر وعمر، فقيل له: قد مات أبو بكر وعمر، قال: ففلان وفلان، قيل: قد مات فلان وفلان؟ قال ابن المبارك: أبو حمزة السكري جماعة».

(٢) الحاكم المسلم الذي له شوكة وقدرة يسوس بها البلاد والعباد، قال الطبري رحمه الله[٦]: «الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره».

---

(١) رواه الترمذي (٤/٤٦٥ ـ رقم ٢١٦٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح.
(٢) مجموع الفتاوى (٤/٩٧).
(٣) فتح الباري (١٣/٣٧).
(٤) فتح الباري (١٣/٣١٦).
(٥) شرح السنة (١/٢١٦).
(٦) فتح الباري (١٣/٣٧).

ويدل لهذا القول حديث ابن عباس رضي الله عنهما السابق ذكره.

(٣) الجماعة هم الملازمون لمذهب أهل السنة، قال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه[١]: «إنما الجماعة ما وافق طاعة الله وإن كنت وحدك».

وقال إسحاق بن راهويه[٢]: «الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة».

وقال أبو شامة رحمه الله[٣]: «وحيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق واتباعه، وإن كان المتمسك به قليلاً والمخالف كثيراً، لأنّه الحق الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، ولا نظر إلى كثرة الباطل بعدهم». اهـ.

ولذلك كثرت مقالات أهل السنة في بيان عقيدة السلف، ثم التنبيه على أن من قال مقالتهم والتزم مذهبهم فهو من الجماعة.

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله جواباً لسؤال أبي عصمة من أهل الجماعة: «من فضل أبا بكر وعمر، وأحب علياً وعثمان، وآمن بالقدر خيره وشره من الله، ومسح على الخفين، ولم يكفّر مؤمناً بذنب، ولم يتكلم في الله بشيء»[٤].

وقال ابن القيم رحمه الله[٥]: «فإن العصر إذا كان فيه عارف بالسنة داع إليها فهو الحجة، وهو الإجماع، وهو السواد الأعظم، وهو سبيل المؤمنين التي من فارقها واتبع سواها ولاّه ما تولى، وأصلاه جهنم، وساءت مصيراً».

---

(١) أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٢٢ ـ رقم ١٦٠).
(٢) حلية الأولياء (٩/٢٣٩).
(٣) الباعث على إنكار البدع والحوادث ص ٢٢.
(٤) الاعتقاد للبيهقي ص١٧٥، ط ـ الإفتاء الثانية (١٤٢٤هـ).
(٥) إغاثة اللهفان (١/٧٠).

وقال ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «الأمر بالجماعة بلفظ العموم والمراد منه الخاص، لأن الجماعة هي إجماع أصحاب رسول الله ﷺ، فمن لزم ما كانوا عليه وشذ عمّن بعدهم لم يكن بشاق للجماعة ولا مفارق لها، ومن شذ عنهم وتبع من بعدهم كان شاقاً للجماعة، والجماعة بعد الصحابة هم أقوام اجتمع فيهم الدين والعقل والعلم، ولزموا ترك الهوى فيما هم فيه، وإن قلّت أعدادهم لا أوباش ورعاعهم وإن كثروا». اهـ.

فالمعتبر في الجماعة لزوم الحق دون نظر إلى قلة أو كثرة، ولذلك قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١هـ)[2]: «أين المكاثرة بالرجال إلى المكاثرة بالأدلة».

وفسر بعض أهل البدع كالأشاعرة والماتريدية الجماعة بغالب الأمة بناءً على رواية «السواد الأعظم»، ثم ادّعوا أنهم أكثر المسلمين!

وهذا كلام فاسد من وجوه:

الأول: ضعف هذه الرواية[3]، ففي إسنادها أبو خلف الأعمى كذبه يحيى بن معين[4]، وقال الدارقطني في الأفراد: إنه تفرد بالحديث[5].

الثاني: أن المراد بالسواد الأعظم هم أهل الحديث، أهل السنة والجماعة، قال أبو القاسم الطبري اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤١٨هـ)[6]: «فإنهم السواد الأعظم، والجمهور الأضخم، فيهم العلم والحكم، والعقل والحلم...».

---

(١) الصحيح (٨/٤٤).
(٢) الفروسية ص ٢٩٨.
(٣) رواها ابن ماجه كتاب الفتن، باب السواد الأعظم (٢/١٣٠٣ ـ رقم ٣٩٥٠) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) ميزان الاعتدال (٤/٥٢١).
(٥) تهذيب التهذيب (١٢/٨٨).
(٦) أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/٢٦).

الثالث: أن أهل القرون المفضلة من الصحابة فمن بعدهم كان اعتقادهم يُمثل أنوار الكتاب والسنة، بما عُرف بعد باسم «عقيدة السلف» سوى ما ذرَّ قرنه من أفراد المبتدعة الذين كاسرهم السلف، وهزموهم (فهذه ثلاثة قرون)[1].

الرابع: أن عامة المسلمين يمثّلون الأكثر في كل قرن بعد، والمسلمون على دين الفطرة، فكل مولود من المسلمين هو على (عقيدة السلف)، وما يكون أشعرياً منهم إلا من اجتالته مدرستهم[2].

الخامس: أن الظهور العام للسنة وأهلها، وإن ظهر أهل البدع في بعض الأزمنة والأمكنة، وهذا مصداق قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا﴾ [آل عمران: ٥٥][3].

قال العلامة يحيى العمراني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٥٥٨هـ)[4]: «فلينظر الآن في الظاهر من مذاهب فرق الأمة، ولا شك عند من أنصف في النظر أن الظّاهر منها في الأقطار والأمصار هو مذهب أصحاب الحديث وأهل السنة، دون مذهب القدرية وغيرهم من أهل الأهواء، فيعلم أنه دين الحق الذي وعد الله بظهوره.

فإن قيل: بأي شيء استدللتم على ظهوره؟ قلنا: ظهوره بأمور، إن نظرت إلى الكثرة بالعدد وجدت أهل الدهماء في الآفاق من بلاد الإسلام جمع الله همّهم على اتباع أئمة مشهورين بالعلم أفنوا أعمارهم بجمع أقوال الصحابة والتابعين، وعلموا أدلتهم من الكتاب والسنة والقياس، واجتهدوا فيما اختلفوا فيه، فما أدى اجتهاد كل واحد إليه اختاره مذهباً ونصره، وهم

---

(١) التعالم ص١٢١ ـ ١٢٢.

(٢) التعالم ص١٢١ ـ ١٢٢.

(٣) لكن في آخر الزمان ينعكس الحال لقوله ﷺ: «**بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً**»، ولقوله ﷺ في علامات الساعة: «**يقل العلم، ويكثر الجهل**». انظر: عقيدة السلف للصابوني ص ٣١٦.

(٤) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/١٥٩ ـ ١٦٠).

الشافعي ومالك وأبو حنيفة وداود، فتتبعهم الخلق لما أبانوه من طرق الاجتهاد، ولم يشذ عنهم إلا من لا علم عنده بذلك».

السادس: محاولة أهل البدع كالأشاعرة والماتريدية الانتساب إلى أهل السنة، حيلةً وتقيةً على الرغم من شناعة أهل السنة عليهم، فتأمّل هذا.

قال أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ:
[والتعفف في المأكل والمشرب والملبس]

○ الشرح:

قد أثنى الله ﷻ على المتعففين الفقراء كما قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿٢٧٣﴾﴾ [البقرة: ٢٧٣].

وهذا التعفف الباعث عليه شرف النفس والقناعة بما أعطاه المولى.

وأمر الله ﷻ من لا يجد سبب النكاح بالتعفف حتى يرزقه الله رزقاً حسناً، كما قال تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣].

وكان من جملة ما بايع عليه النبي ﷺ أصحابه أن لا يسألوا الناس شيئاً، فعن عوف بن مالك الأشجعي قال[1]: «كنا تسعة أو ثمانية أو سبعة، فقال: **«ألا تبايعون رسول الله ﷺ؟»** فقلنا: علام نبايعك؟ قال: **«أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، والصلوات الخمس، وتطيعوا ولا تسألوا الناس»**، فلقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط سوط أحدهم فلا يسأل أحداً يناوله إياه.

(١) رواه مسلم كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس (٢/٧٢١ ـ رقم ١٠٤٣).

ووصف النبي ﷺ يد السائل بالسفلى[1]، وكفى بهذا تحقيراً، والمسألة تُنقص وتُذهب بعض حياء السائل:

فعن سمرة بن جندب ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**إن المسائل كدوح يكدح بها الرجل وجهه، فمن شاء أبقى وجهه ومن شاء ترك**»[2].

والتعفف سبب لدخول الجنة، كما قال النبي ﷺ: «**أهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان مقسط متصدق موفق، ورجل رحيم رقيق القلب لكل ذي قربى ومسلم، وعفيف متعفف ذو عيال**»[3].

قال ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)[4]: «والمسألة تكره جميعها لمن وجد عنها مندوحة، ولا يحرمها فتُلزم السائل المأثم بها إلا سائلاً سأل عن غنى مُكثِّراً بها ماله، فأما في غرم لحقه فلم يكن في حاله وفاؤه، أو في حمالة تحمّلها لم يكن في ماله لها سعة، أو في فاقة نزلت به وحاجة لا يقدر على سدها إلا بالمسألة، فإن المسألة له جائزة حلال، وإن اخترنا له الاستعفاف والتجمل والصبر والفزع إلى ربه ﷻ في كشف النازل به من ذلك، فإنه الجواد الذي لا يخاف بسعة الأفضال الفقر، ولا تنقص خزائنه كثرة البذل».

---

(١) من حديث حكيم بن حزام ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**اليد العليا خير من اليد السُّفلى، والعليا هي المنفقة، والسفلى هي السائلة**»، رواه البخاري كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة (٣/٣٣٥ ـ رقم ١٤٧٢)، ومسلم كتاب الزكاة، باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى (٢/٧١٧ ـ رقم ١٠٣٥).

(٢) رواه النسائي كتاب الزكاة، باب مسألة الرجل ذا سلطان (٥/١٠٠ ـ رقم ٢٥٩٩)، والترمذي كتاب الزكاة، باب ما جاء في النهي عن المسألة (٣/٦٥ ـ رقم ٦٨١) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وصححه ابن حبان كما في الإحسان (٥/١٦٤ ـ رقم ٣٣٧٧).

(٣) رواه مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب الصفات التي يُعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (٤/٧٩١٢ ـ رقم ٥٦٨٢) من حديث عياض بن حمار المجاشعي ﷺ.

(٤) تهذيب الآثار (١/٤٠) مسند عمر وصححه.

وعلماء الإسلام استحضروا هذا الأصل العظيم في التعفف عن المسألة، ونبّهوا إلى أن طلب الرزق في شبهة لو اضطر إنسان لذلك خير من المسألة، وهذا الكلام جار على الأصول.

قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «طلب الرزق في شبهة أحسن من الحاجة إلى الناس»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «وأصول الشريعة كلها مبنية على هذا الأصل، أنه يفرق في المنهيات بين المحتاج وغيره، كما في المأمورات. ولهذا أبيحت المحرمات عند الضرورة، لا سيما إذا قدر أنه يعدل عن ذلك إلى سؤال الناس، فالمسألة أشد تحريماً، ولهذا قال العلماء: يجب أداء الواجبات، وإن لم تحصل إلا بالشبهات». اهـ.

وبعض الناس في حال الاشتباه يحمل الناس على ما يوجب لهم الحرج وما يوقعهم في العنت، وهذا مما لم تأت به الشريعة، وليس هذا من الورع كما نسمع من البعض لا سيما في هذا الزمان من دعواهم أن أكل الحلال متعذر ولا يمكن وجوده في هذا الزمان»[3].

فهذا القول خطأ مخالف للإجماع، بل الحلال هو الغالب على أموال الناس، وهو أكثر من الحرام[4].

والحرام نوعان: حرام لوصفه كالميتة، فهذا إذا اختلط بغيره من الأطعمة ففيه نزاع، وأما النوع الثاني: الحرام لكسبه كالمغصوب، فهذا إذا اختلط بالحلال لم يحرمه[5].

---

(١) الديباج المذهب (١/١١٧).
(٢) مجموع الفتاوى (٣٠/١٩٣).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٩/٣١١).
(٤) مجموع الفتاوى (٢٩/٣٢٨).
(٥) مجموع الفتاوى (٢٩/٣٢٠).

وترك التكسب من أجل الشبهة ليس هو الورع، إذ الورع تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، وترجيح خير الخيرين بتفويت أدناهما، ودفع شر الشرين وإن حصل أدناهما[1].

قال أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ:
[والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]

○ الشرح:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أسباب خيرية هذه الأمة كما قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وهو أخص أوصاف المؤمنين كما قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١].

والأصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنه فرض كفاية لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

ويتعين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حالات:

(١) إذا كان في موضع لا يعلم به إلا هو.

(٢) إذا كان لا يتمكن من إزالته إلا هو.

(٣) إذا ولاّه السلطان الحسبة[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٠/١٩٣).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٢/٢٣).

ومراتب إنكار المنكر ثلاث، والعمدة في ذلك قوله ﷺ: «**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»[1].

المرتبة الأولى: الإنكار باليد، وهذه عامة[2] لكل مسلم لا تختص بأصحاب الولايات، والدليل على ذلك السنة والإجماع، أما دليل السنة: فالعموم المستفاد من قوله: (من) فإنها اسم موصول، والاسم الموصول من ألفاظ العموم كما تقرّر في فن أصول الفقه.

قال أبو زكريا النحاس[3]: «وقوله ﷺ: «**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده**»، وغير ذلك من الأحاديث المتقدمة والآتية التي لم يخصص فيها بعض الناس دون بعض أدل دليل على ذلك، والله أعلم».

وأما الإجماع: فقد قالَ النووي رحمه الله[4]: «قال العلماء: ولا يختص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأصحاب الولايات، بل ذلك جائز لآحاد المسلمين، قال إمام الحرمين: والدليل عليه إجماع المسلمين، فإن غير الولاة في الصدر الأول والعصر الذي يليه كانوا يأمرون الولاة بالمعروف وينهونهم عن المنكر مع تقرير المسلمين إياهم وترك توبيخهم على التشاغل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من غير ولاية، والله أعلم». اهـ.

والقول بأن الإنكار باليد من خصائص أصحاب الولايات من أفراد الرافضة.

---

(١) رواه مسلم كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان (٦٩/١ ـ رقم ٧٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) قال العلامة صالح الفوزان وفقه الله: «اليد خاصة بأهل السلطة، أو من أنابوه عنهم، وهذه النقولات تُفسر بأن ذلك بحسب الاستطاعة، فإنكار المنكر عام لكنه بحسب الاستطاعة».

(٣) تنبيه الغافلين ص٣٤.

(٤) الشرح على صحيح مسلم (٢٣/٢).

قال الحافظ ابن دقيق العيد[1] رَحِمَهُ اللَّهُ: «عموم الخطاب بالنسبة للمكلفين يدل على عدم الافتقار إلى إذن الإمام في ذلك، وإلا خرج عن العموم من لم يأذن له الإمام. ونُقل عن الروافض أو بعضهم المخالفة في هذا، وأنه لا يجوز إلا بإذن الإمام العدل، أي: لا يجوز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا بإذنه أو نائبه». اهـ.

والإنكار للمنكر باليد هنا المأذون فيه هو ما كان من غير إقامة الحدود والتعزيرات لأن هذه من حقوق السلطان كما سبق، أو ما كان في حدود ولاية الإنسان نفسه، فيُغيّر بيده لما هو في سلطانه كبيته ومزرعته ونحوه.

وكذلك ما كان من تغيير باليد مما لا يُعد افتياتاً على السلطان، كأن يرى خمراً في الشارع وليس في منزل خاص مستتر به أصحابه، فيريقه لئلا يستعمله أهل المعاصي والشر كما نص على ذلك الإمام أحمد في رواية ابنه صالح[2].

المرتبة الثانية: الإنكار باللسان، وهذه المرتبة يصار إليها إذا عجز المسلم عن الإنكار باليد، لأن التكاليف كلها مَنُوطَةٌ بالاستطاعة كما قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وبعض الناس يُحمِّل نفسه ما لا تطيق في هذا الباب، ولربما أورث نفسه الذل في إنكاره للمنكر الذي يعلم يقيناً أنه غير معان عليه.

وقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا الفقه العظيم، مع ما هو معلوم من شجاعته وجرأته في الحق وإنكار المنكر.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويصار إلى هذه المرتبة إذا خشي المسلم أن يقع منكر أعظم من المنكر الذي يريد إنكاره، لأن الشر درجات فلا يجوز أن يُرفع شر بشر أعظم منه».

---

(١) الإمامة (١/٨٤/أ).

(٢) جامع العلوم والحكم (٢/٢٤٨ ـ ٢٤٩).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أيضاً[1]: «إذا لم يزل المنكر إلا بما هو أنكر منه، صار إزالته على هذا الوجه منكراً، وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف، كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكراً». اهـ.

والمرتبة الثالثة: هو ما ذكره النبي ﷺ بقوله: «**فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**».

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «واعلم أن القدر الواجب من كراهة الكفر والفسوق والعصيان هو أن ينفر من ذلك ويتباعد منه جهده، ويعزم على أن لا يلابس شيئاً منه جهده لعلمه بسخط الله له وغضبه على أهله، فأما ميل الطبع إلى ما يميلُ من ذلك ـ خصوصاً لمن اعتاده ثم تاب منه ـ فلا يؤاخذ به إذا لم يقدر على إزالته، ولهذا مدح الله من نهى النفس عن الهوى، وذلك يدل على أن الهوى يميل إلى ما هو ممنوع منه، وأن من عصى هواه كان محموداً عند الله عَزَّوَجَلَّ».

مسألة هل يُنكر المنكر من هو متلبس ببعض المنكرات؟

قال الحافظ ابن كثير[3] معلقاً على قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [البقرة: ٤٤]: «والغرض أن الله تعالى ذمّهم على هذا الصنيع ونبّههم على خطئهم في حق أنفسهم حيث كانوا يأمرون بالخير ولا يفعلونه، وليس المراد ذمهم على أمرهم بالبر مع تركهم له، بل على تركهم له، فإن الأمر بالمعروف معروف، وهو واجب على العالم، ولكن الواجب والأولى بالعالم أن يفعله مع من أمرهم

(١) منهاج السنة (٥٣٦/٤).
(٢) فتح الباري (٥٨/١).
(٣) التفسير (٨٥/١).

به ولا يتخلف عنهم كما قال شعيب عليه السلام: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، فكلّ من الأمر بالمعروف وفعله واجب لا يسقط أحدهما بترك الآخر على أصح قولي العلماء من السلف والخلف، وذهب بعضهم إلى أن مرتكب المعاصي لا ينهى غيره عنها وهذا ضعيف، وأضعف منه تمسكهم بهذه الآية فإنه لا حجة لهم فيها، والصحيح أن العالم يأمر بالمعروف وإن لم يفعله وينهى عن المنكر وإن ارتكبه.

قال مالك عن ربيعة سمعت سعيد بن جبير يقول: لو كان المرء لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر حتى لا يكون فيه شيء، ما أمر أحد بمعروف ولا نهى عن منكر.

قال مالك: وصدق من ذا الذي ليس فيه شيء؟ (قلت) : لكنه والحالة هذه مذموم على ترك الطاعة وفعل المعصية لعلمه بها ومخالفته على بصيرة، فإنه ليس من يعلم كمن لا يعلم ولهذا جاءت الأحاديث في الوعيد على ذلك». اهـ.

لكن مما ينبغي أن يعلم أن النفوس مفطورة على عدم تقبُّل مَن يخالف عمله قوله إلا من ندر، بل إن هذا قد يكون سبباً في فتنة بعض الناس والعياذ بالله، أو سبباً في سوء الظن بالآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر.

قال أبو زكريا ابن النحاس الدمشقي[1]: **«فالعالم إذا خالف عِلمُه** عَملَه، وكذب فِعلُه قَولَه **كان ممقوتاً في الأرض والسماء مَضَلةً لمن رام به** الاقتداء، **وإذا أمر بغير ما يعمل مجت الأسماع لِكلامه، وقلّت في الأعين مهابته، وزالت من القلوب مكانته، كما قال مالك بن دينار: «إن العالم إذا لم يعمل بعلمه تَزِلُّ موعِظَتُه من القلوب كما يَزِلُّ القطر من الصفا»**. اهـ

(١) تنبيه الغافلين ص ١٣٠.

مسألة: متى يندب الستر على صاحب المعصية؟

الأحاديث في ستر المسلم كثيرة، من ذلك قوله عليه السلام: «**ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة**»(١).

وقوله: «**لا يستر عبدٌ عبداً في الدنيا، إلا ستره الله يوم القيامة**»(٢).

وكشف السِّتْرِ عن المسلم قد تكون سبباً في إشاعة المنكر وإعانة الشيطان عليه.

وهذا محلّه إذا لم ترفع إلى الإمام، فإذا رُفِعت إلى الإمام بالطريقة الشرعية لم يَجُزْ سَتْرُهُ وتَحْرُم الشفاعة فيه. كذلك من تكرَّر منه الفِسق والفجور وعُرف بذلك فمثل هذا لا يُنْدَب إلى السِّتْرِ عليه، قال الحافظ النووي رَحِمَهُ اللَّهُ(٣): «وأما الستر المندوب إليه هنا فالمراد به الستر على ذوي الهيئات ونحوهم ممن ليس هو معروفاً بالأذى والفساد، فأما المعروف بذلك فيُستحب أن لا يستر عليه، بل ترفع قضيته إلى ولي الأمر إن لم يخف من ذلك مفسدة، لأن السَّتر على هذا يُطْمِعُه في الإيذاء والفساد وانتهاك الحرمات وجسارة غيره على مثل فعله، هذا كله في ستر معصية وقعت وانقضت، أما معصية رآه عليها وهو بعد متلبس بها فتجب المبادرة بإنكارها عليه، ومنعه منها على من قدر على ذلك، ولا يَحِلُّ تأخيرها فإن عجز لَزِمَهُ رفعها إلى ولي الأمر إذا لم تترتّب على ذلك مفسدة، وأما جرح الرواة والشهود والأمناء على الصدقات والأوقاف والأيتام ونحوهم فيجب جرحهم عند الحاجة، ولا يحل السَّتْرُ عليهم إذا رأى منهم ما يقدح في أهليتهم، وليس هذا من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة الواجبة وهذا مجمع عليه». اهـ.

---

(١) رواه مسلم كتاب البر والصلة والآداب (١٩٩٦/٤ ـ رقم ٢٥٨٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه مسلم كتاب البر والصلة والآداب (٢٠٠٢/٤ ـ رقم ٢٥٩٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) الشرح على صحيح مسلم (١٣٥/١٦).

مسألة: متى يستحب اللطف في النهي عن المنكر؟

من تأمّل هدي النبي ﷺ يجده استعمل الرفق في مواضع، والشدة في مواضع أخرى، وهذا يدل على أنه لا يعمل بأحد الأمرين في جميع الأحوال، فإن استعمال اللين مطلقاً مفسد، وكذلك استعمال الشدة مطلقاً مفسد.

فمن فعل منكراً جاهلاً أو لم يظهر منه استكبار ولا عناد ولا استطالة على الناهي عن المنكر فإنَّه يُعَامَلُ برفق كما عامل النبي ﷺ المسيء في صلاته(١)، وكما بيَّن النبي ﷺ للشاب الذي جاء يطلب الإذن في الزنا(٢).

أما من أصرَّ على منكره بعد الإنكار عليه استكباراً وردًّا للحق ورغبةً عنه، أو أخذ في الاستطالة على مَن بادره بالنصح بالحسنى، فإنه يعامل بالغلظة وبالزجر كما فَعَل النبي ﷺ مع المستكبر الذي كان يأكل بشماله(٣)، ومع الرجل الذي كان يتختم بالذهب فألقاه النبي ﷺ من يده(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ(٥): «وكان نبينا ﷺ مبعوثاً بأعدل الأمور وأكملها، فهو الضَّحُوكُ القتَّال، وهو نبي الرحمة ونبي المَلْحَمَة، بل

---

(١) رواه البخاري كتاب الأذان، باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة (٢/٢٧٦ ـ رقم ٧٩٣)، رواه مسلم كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (١/٢٩٨ ـ رقم ٣٩٧).

(٢) رواه أحمد (٥/٢٥٦) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

(٣) رواه مسلم كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما (٣/١٥٩٩ ـ رقم ٢٠٢١) من حديث سلمة بن الأكوع.

(٤) رواه مسلم كتاب اللباس والزينة، باب تحريم خاتم الذهب على الرجال (٣/١٦٥٥ ـ رقم ٢٠٩٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) منهاج السنة (٦/١٣٨ ـ ١٣٩).

أمته موصوفون بذلك في مثل قوله تعالى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]. وقوله تعالى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

فكان النبي ﷺ يجمع بين شدة هذا[1]، ولين هذا[2]، فيأمر بما هو العدل، وهما يطيعانه، فتكون أفعالهما على كمال الاستقامة، فلما قبض الله نبيه، وصار كل منهما خليفة على المسلمين خلافة نبوة، كان من كمال أبي بكر رضي الله عنه أن يولي الشديد ويستعين به ليعتدل أمره، ويخلط الشدة باللين، فإن مجرد اللين يُفسد، ومجرد الشدة تُفسد، ويكون قد قام مقام النبي ﷺ فكان يستعين باستشارة عمر، وباستنابة خالد ونحو ذلك.

وهذا من كماله الذي صار به خليفة رسول الله ﷺ، ولهذا اشتد في قتال أهل الردة شدة برز بها على عمر وغيره، حتى روي أن عمر قال له: يا خليفة رسول الله ﷺ تألّف الناس، فقال: علام أتألّفهم: أَعَلَى حديثٍ مفترى؟ أمْ عَلَى شعر مفتعل؟!

وقال أنس: خطبنا أبو بكر عقيب وفاة النبي ﷺ وإنا كالثعالب، فما زال يشجعنا حتى صرنا كالأسود. وأما عمر رضي الله عنه فكان شديداً في نفسه، فكان من كماله استعانته باللين ليعتدل أمره، فكان يستعين بأبي عبيدة بن الجراح، وسعد بن أبي وقاص، وأبي عبيد الثقفي، والنعمان بن مقرن، وسعيد بن عامر، وأمثال هؤلاء من أهل الصلاح والزهد، الذين هم أعظم زهداً وعبادة من مثل خالد بن الوليد، وأمثاله». اهـ.

(١) يعني به: عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
(٢) يعني به: أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

قال أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ:
[والإعراض عن الجاهلين حتى يعلّموهم ويُبيّنوا لهم الحق]

○ الشرح:

أمرنا الله ﷻ بالإعراض عن الجاهلين كما قال سبحانه وتعالى مخاطباً نبيه الذي هو أسوتنا: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف: ١٩٩].

قال جعفر بن محمد رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «وليس في القرآن آية أجمع لمكارم الأخلاق من هذه الآية».

وقال العلامة عبدالحميد بن باديس رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «فعلى المؤمن أن يكون حاضر البال بهذه الآية عندما تسوق إليه الأقدار جاهلاً، فيخاطبه بما لا يرضيه حتى يسلم من شره، ويكسر من شرته، فيسلم له عرضه ومروءته ودينه، ويسلم ذلك الجاهل أيضاً من اللجاج في الشر والتمادي فيه».

وذلك لأن الجاهل إذا تكلّم تكلّم بغير علم، وإذا جادل جادل بغير أدب، فهو جاهل في أقواله وأفعاله، فمثل هذا لا سبيل إلى السلامة منه إلا بالإعراض عنه، قال تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، أي: قالوا قولاً يسلمون به.

وعن عبدالله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قَدِمَ عيينةُ بن حصن فنزل على ابن أخيه الحر بن قيس وكان من النفر الذين يدنيهم عمر، وكان القُرّاء أصحاب مجالس عمر ومشاورته كهولاً كانوا أو شباناً فقال عيينة لابن أخيه:

يا ابن أخي لك وجه عند هذا الأمير، فاستأذن لي عليه، قال: سأستأذن لك عليه، قال ابن عباس: فاستأذن الحُرّ لعيينة فأذن له عمر، فلما

---

(١) مدارج السالكين (٢/٣١٧)، ط: دار الكتب العلمية.
(٢) آثار ابن باديس (١/٤٤١).

دخل عليه قال: هي يا ابن الخطاب، فوالله ما تعطينا الجزل ولا تحكم فينا بالعدل، فغضب عمر حتى همّ به، فقال الحرّ: يا أمير المؤمنين إن الله تعالى قال لنبيه: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف: ١٩٩] وإن هذا من الجاهلين، والله ما جاوزها عمر حين تلاها عليه، وكان وقافاً عند كتاب الله[1].

قال ابن القيم[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وواجبه عند جهل الجاهلين عليه الإعراض عنهم وعدم مقابلتهم بالمثل والانتقام منهم لنفسه، فقد قال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف: ١٩٩]. قال عبدالله بن الزبير: أمر الله نبيه أن يأخذ العفو من أخلاق الناس.

وقال مجاهد: يعني خذ العفو من أخلاق الناس وأعمالهم من غير تخسيس، مثل قبول الأعذار، والعفو والمساهلة، وترك الاستقصاء في البحث والتفتيش عن حقائق بواطنهم». اهـ.

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3]: «ولما كان المجتمع لا يسلم فرد من أفراده كائناً من كان من مناوئ يناوئه ومعاد يعاديه من مجتمعه الإنسي والجني:

ليس يخلو المرءُ من ضِدٍّ ولَوْ ... حاوَل العُزْلَةَ في رأس الجبل

وكان كل فرد محتاجاً إلى علاج هذا الداء الذي عمّت به البلوى، أوضح تعالى علاجه في ثلاثة مواضع من كتابه، بيّن فيها أن علاج مناوأة الإنسي هو الإعراض عن إساءته ومقابلتها بالإحسان:

---

(١) رواه البخاري كتاب التفسير، باب ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ (٨/٣٠٤ ـ رقم ٤٦٤٢).

(٢) مدارج السالكين (٢/٣١٧ ـ ٣١٨).

(٣) المسائل العشر التي تدور الدنيا عليها عقيدة وعبادة وسلوكاً ص٣٦ ـ ٣٩ بتصرف يسير.

الموضع الأول: قوله تعالى في أخريات الأعراف: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف: ١٩٩].

الموضع الثاني: قوله تعالى في سورة المؤمنون: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ ۚ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [المؤمنون: ٩٦].

الموضع الثالث: قوله تعالى في سورة فصّلت، وقد زاد فيه أن العلاج السماوي لا يُعطى لكل أحد بل لا يُعطاه إلا صاحب النصيب الأوفر والحظ الأكبر، قال فيه في الآية: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾﴾ [فصلت: ٣٤، ٣٥]».

قال أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [هذا أصل الدين والمذهب]

○ الشرح:

بعد أن ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ جملاً من مسائل العقيدة، بيّن أنها مسائل كبيرة، وكليات عظيمة، ولم يرد بقوله: «أصل الدين»، الجري على عادة المعتزلة من تقسيم الدين إلى أصول وفروع، واعتبار الأصول هي المسائل العلمية الخبرية في دعواهم كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، ومسائل الفروع هي المسائل العملية كالصلاة. والدليل على أن الإسماعيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يجر على طريقة المعتزلة هو عدم ترتيبه التكفير أو التأثيم في الخطأ في مسائل الأصول دون الفروع كما هو شأن المعتزلة في تقسيمهم[1]. والدليل

(١) للدكتور سعد الشتري رسالة نافعة في «الأصول والفروع» حري بطالب العلم أن يقرأها.

الآخر ذكره لجملة من المسائل العملية كالصلاة، والحج، والرزق، والمأكل، والمشرب، ضمن عقيدة أهل الحديث التي ختمها بقوله: (هذا أصل الدين).

وعمله هذا جار على وفق ما جاء في حديث جبريل عليه السلام، فإن النبي ﷺ بعد أن بيّن الإيمان باللّه، وملائكته، وكتبه، ورسله، وبيَّن الإسلام الذي هو شهادة أن لا إلٰه إلا الله وأن محمّداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، قال: «**هذا جبريل أتاكم يُعلمكم أمر دينكم**».

قال أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ:
[واعتقاد أئمة أهل الحديث، الذين لم تشنهم بدعة، ولم تلبسهم فتنة، ولم يخفُّوا إلى مكروه في الدين]

○ *الشرح*:

بيّن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن ما سبق ذكره هو اعتقاد أئمة الحديث أهل السنة والجماعة الفرقة الناجية الطائفة المنصورة، فعنهم تُؤخذ العقائد، لأنهم لم يتلبسوا بالبدع، بل توارثوا العقيدة الصحيحة خلفاً عن سلف.

ولذلك قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٦٣هـ) في أهل الحديث[1]: «فإن الكتاب عُدّتهُم، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يُعرّجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء».

وقال أيضاً[2]: «فشأنهم حفظ الآثار، وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراري والبحار في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى ﷺ، لا يُعرّجون عنه

(١) شرف أصحاب الحديث ص٩.
(٢) شرف أصحاب الحديث ص١٠.

إلى رأي ولا هوى، قبلوا شريعته قولاً وفعلاً، وحرسوا سنته حفظاً ونقلاً، حتى ثبّتوا بذلك أصلها، وكانوا أحق بها وأهلها».

فالسابقون الأولون وأتباعهم من أهل الحديث خير الناس كما قال ﷺ: «**خير الناس قرني**»[1]، فحذف المعمول ليدل على العموم، فهم خير الناس علماً وعملاً وأخلاقاً واعتقاداً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فيهم[2]: «بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا».

فمن خالف السابقين الأولين فهو من أهل الوعيد الذين قال الله فيهم: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

قال أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ:
[فتمسكوا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا عنه]

○ الشرح:

وفي ختام بيان العقيدة أمر المصنف بما أمر به الله ﷻ كما قال تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، لأن القلوب تأتلف بما أوجب الله لها أن تأتلف عليه، وهو لزوم الكتاب والسنة.

والمبتدعة فرّقوا المسلمين، لأنهم صرفوهم عن الصراط المستقيم،

---

(١) رواه البخاري كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أُشهد (٥/٢٥٩ ـ رقم ٢٦٥٢)، ورواه مسلم كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم (٤/١٩٦٣ ـ رقم ٢٥٣٣ (٢١٢)) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) مجموع الفتاوى (٥/١١).

وفرَّقوهم عنه، ولذلك يُسمّون بأهل الفرقة، لأنهم أوقعوا في الدين البدع، ورضوا من غيرهم من المبتدعة بما يرضون من أهل السنة، وقد لا يفرقون بين ما يقوله أهل السنة وأهل البدعة، فنزّلوا الحق والباطل منزلة سواء، ثم ادّعوا أن ما هم عليه هو من جمع كلمة المسلمين، وحقيقته هو إفساد دين المسلمين الذي لا يأذن الله فيه بالبدع، بل الواجب إزالة الخلاف بالوحي الذي أُنزل لرفع الخلاف، قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾﴾ [البقرة: ٢١٣].

❧ ❧ ❧

قال أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[واعلموا أن الله أوجب محبته ومغفرته لمتّبعي رسوله ﷺ في كتابه، وجعلهم الفرقة الناجية، والجماعة المتّبعة، فقال عز وجل لمن ادّعى أنه يُحب الله عز وجل:

﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ﴾

[آل عمران: ٣١]، نفعنا الله وإياكم بالعلم، وعصمنا بالتقوى من الزيغ والضلالة عنه ورحمته]

○ *الشرح:*

ختم أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقيدته ببيان أن ما أودعه في هذه العقيدة هو من موجبات محبة الرسول ﷺ حقيقةً لا ادعاءً التي هي من محبة اللّه، وأن تحصيل محبته إنما هو باتباع الرسول ﷺ ظاهراً وباطناً، وكذلك

قال الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «لا تغتر بقولك: المرء مع من أحب، إنه من أحب قوماً اتَّبع آثارهم، ولن تلحق بالأبرار حتى تتبع آثارهم، وتأخذ بهديهم، وتقتدي بسنتهم، وتصبح وتمسي وأنت على منهاجهم حريصاً أن تكون منهم، وتسلك سبيلهم، وتأخذ طريقهم، وإن كنت مُقصّراً في العمل، فإن مِلاك الأمر أن تكون على استقامة، أما رأيت اليهود والنصارى وأهل الأهواء المردية يُحبون أنبياءهم وليسوا معهم، لأنهم خالفوهم في القول والعمل، وسلكوا غير طريقهم فصار مأواهم النار؟ نعوذ باللّه من النار».

ختم المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ عقيدته بالدعاء، والنبي ﷺ كان يختم مجلسه بالدعاء[2]، ودعا بالعلم لأنه هو الذي يعصم من الشبهات، وسأل الله التقوى لأنه هو الذي يعصم من الشهوات، وبذلك يصيرُ العلم نافعاً لا فجور فيه، والشبهات والشهوات عليهما مدار عَطَب بَنِي آدم، وقد جمع الله التحذير من هذين المرضين في قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩].

والحمد للّه الذي تتم بنعمته الصالحات.

(١) جامع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي (٢٥٣/١).

(٢) رواه الترمذي كتاب الدعوات، باب (٥٢٨/٥ ـ رقم ٣٥٠٢) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال الترمذي: حسن غريب، ورواه الحاكم (١٣٢/١) وقال: على شرط البخاري، ووافقه الذهبي.

الخـــاتـــمـــة

هذا ما يسَّر الله تعليقه على هذه القطعة من العقيدة المباركة لأبي بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ، وإني لأرجو أن يكون هذا التعليق والشرح صواباً نافعاً لطلبة العلم.

كما إني لأرجو أن أكون قد قمت بواجب ربط الخلف بعقيدة السلف، حتى نأتم بهم، ونكون ممن اتبعهم بإحسان بإذن الله تبارك وتعالى.

وأسأل الله أن يكون هذا التعليق من أسباب تنشيطي لإتمام شرح بقية العقيدة، حتى يحصل المقصود، وهو وجود شرح كامل لهذه العقيدة، شأنها شأن سائر المتون العقدية التي أولاها العلماء بالشرح والعناية.

والحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

- **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية**، تأليف: عبيدالله بن محمد بن بطة الحنبلي، تحقيق: رضا بن نعسان معطي، الناشر: دار الراية ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م).
- **إبطال التأويلات لأخبار الصفات**، تأليف: أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء، تحقيق: محمد الحمود، الناشر: دار إيلاف ـ الكويت، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).
- **آثار ابن باديس**، جمع: عمار الطالبي، الناشر: الشركة الجزائرية ـ الجزائر، الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م).
- **آثار العلامة محمد البشير الإبراهيمي**، جمع: أحمد طالب الإبراهيمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى ـ (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م).
- **إثبات الشفاعة**، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: إبراهيم باجس، الناشر: أضواء السلف ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م).
- **الآداب الشرعية**، تأليف: محمد بن مفلح المقدسي، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ القاهرة.
- **الأربعين في دلائل التوحيد**، تأليف: أبي إسماعيل الهروي، تحقيق: علي بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).
- **أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، تأليف: هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي، تحقيق: د. أحمد بن سعد الغامدي، الناشر: دار طيبة ـ الرياض، الطبعة الخامسة ـ (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).
- **أصول السنة**، تأليف: أبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي، تحقيق: د. عبدالله الفضيلي، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م).
- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، تأليف: محمد الأمين الشنقيطي، الناشر: مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

- **الإمامة**، تأليف: أبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: د. علي الفقيهي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).
- **الأنوار الكاشفة**، تأليف: عبدالرحمٰن بن يحيى المعلمي، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م).
- **اختصاص القرآن بعوده إلى الرَّحيم الرحمٰن**، تأليف: محمد بن عبدالواحد المقدسي الضياء، تحقيق: عبدالله الجديع، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م).
- **الاعتصام**، تأليف: إبراهيم بن موسى الشاطبي، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).
- **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: ناصر العقل، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف السعودية، الطبعة السابعة (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م).
- **الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار**، تأليف: يحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق: د. سعود الخلف، الناشر: أضواء السلف ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م).
- **الانتصار لأصحاب الحديث**، تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني، جمع: محمد بن حسين الجيزاني، الناشر: مكتبة أضواء المنار ـ المدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م).
- **الإيمان**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م).
- **الإيمان**، تأليف: محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق: د. علي ناصر الفقيهي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م).
- **بدائع التفسير**، لابن القيم الجوزية، جمع: يسري السيد محمد، الناشر: دار ابن الجوزي ـ الإمام، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م).
- **بدائع الفوائد**، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبدالله أبو زيد، الناشر: دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

- **البداية والنهاية**، تأليف: الحافظ ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد عبدالوهاب، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م).
- **التبصير في معالم الدين**، تأليف: محمد بن جرير الطبري، تحقيق: علي الشبل، الناشر: دار العاصمة ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م).
- **تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان**، تأليف: مرعي الحنبلي المقدسي، تحقيق: د. سليمان الخزي، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م).
- **التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة**، تأليف: محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة، الطبعة الأولى.
- **تفسير آيات أشكلت**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: عبدالعزيز الخليفة، الناشر: دار الصميعي ـ الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).
- **تفسير القرآن العظيم**، تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، الناشر: دار الوطن ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).
- **تفسير القرآن العظيم**، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة ـ الرياض، الإصدار الثاني ـ الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م).
- **تفسير القرآن الكريم، سورة «ص»**، تأليف: محمد بن صالح العثيمين، طبع بإشراف: مؤسسة الشيخ محمد الصالح العثيمين الخيرية، الناشر: دار الثريا للنشر ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م).
- **التمهيد لشرح كتاب التوحيد**، تأليف: صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، الناشر: دار التوحيد ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تأليف: يوسف بن عبدالبر القرطبي، تحقيق: مصطفى العلوي، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ، تصوير: مؤسسة قرطبة ـ مصر.
- **تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين**، تأليف: أبي زكريا أحمد بن إبراهيم بن النحاس، بإشراف: المكتب السلفي لتحقيق التراث، الناشر: دار الكتب العلمية.
- **التوحيد**، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. عبدالعزيز الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الخامسة (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م).

- **التوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية**، تأليف: عبدالرحمن بن ناصر السعدي، تصحيح: محمد البسام، الناشر: دار عالم الفوائد - الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- **توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم**، تأليف: أحمد بن إبراهيم بن عيسى، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد**، تأليف: سليمان بن عبدالله آل الشيخ، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة السادسة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).
- **الجامع لأحكام القرآن**، تأليف: محمد بن أحمد القرطبي، تصحيح: أحمد البردوني، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية.
- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تأليف: الخطيب البغدادي، تحقيق: د.محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م).
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تأليف: محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د.عبدالله التركي، الناشر: دار هجر - الجيزة، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- **جامع الرسائل**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، جمع: محمد رشاد سالم، الناشر: دار المدني - القاهرة، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).
- **جامع المسائل**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد عزير شمس، إشراف: بكر بن عبدالله أبو زيد، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
- **الجهاد أنواعه وأحكامه**، تأليف: صالح بن فوزان الفوزان، الناشر: مركز الإمام أحمد بن حنبل لتحفيظ القرآن الكريم بالإحساء، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ٢٠٠٥م).
- **جواب سؤال أهل الرحبة**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: حسين بن عكاشة، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
- **الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، إشراف: علي السيد صبح المدني، مطبعة المدني.

- **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، تأليف: ابن القيم الجوزية، تحقيق: علي الشربجي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).
- **حاشية الدرة المضية في عقدِ الفرقة المرضية**، تأليف: عبدالرحمٰن بن محمد بن قاسم، الطبعة الثانية (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).
- **الحجة في بيان المحجة**، تأليف: إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني، تحقيق: محمد بن محمود أبو رحيم، الناشر: دار الراية ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م).
- **حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة**، تصنيف: موفق الدين أبي محمد عبدالله بن قدامة المقدسي، تحقيق: عبدالله الجديع، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م).
- **خلق أفعال العباد**، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: بدر البدر، الناشر: الدار السلفية ـ الكويت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).
- **درء تعارض العقل والنقل**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، تصوير: مكتبة ابن تيمية.
- **الدرة البهية شرح القصيدة التائية**، تأليف: عبدالرحمٰن بن ناصر السعدي، تحقيق: محمد بن سليمان البسام، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م).
- **الدرر السنية في الأجوبة النجدية**، جمع: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة السادسة (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م).
- **الذخيرة**، تأليف: أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: سعيد أعراب، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م).
- **ذم التأويل**، تأليف: موفق الدين ابن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر البدر، الناشر: الدار السلفية ـ الكويت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).
- **الرد على الجهمية**، تأليف: عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).
- **الرد على الزنادقة والجهمية**، للإمام أحمد بن حنبل، الناشر: المطبعة السلفية ـ القاهرة.

- **الرد على الزنادقة والجهمية**، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: دغش العجمي، الناشر: غراس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- **الرد على المنطقيين**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، الناشر: إدارة ترجمان السنة، لاهور - باكستان، الطبعة الرابعة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- **الرسالة التدمرية**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد السعوي، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- **رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت**، تأليف: أبي نصر عبيدالله بن سعيد السجزي، تحقيق: محمد باكريم، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى.
- **رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز**، تأليف: عبدالرزاق بن رزق الله الرسعني، تحقيق: محمد بن صالح البراك، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- **رياض الجنة بتخريج أصول السنة**، تأليف: أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي زمنين الأندلسي، تحقيق: عبدالله البخاري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- **السر المكتوم في الفرق بين الحالين المحمود والمذموم**، تأليف: محمد بن عبدالرحمٰن السخاوي، تحقيق: مشهور بن حسن، الناشر: دار الإمام مالك، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- **السنة**، تأليف: أبي بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق: د.عطية الزهراني، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- **السنة**، تأليف: أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- **السنة**، لعبدالله ابن الإمام أحمد، تحقيق: د.محمد سعيد القحطاني، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- **السنن**، لابن ماجه القزويني، تعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: المكتبة الإسلامية - تركيا.

- السنن، للنسائي أحمد بن شعيب النسائي، ترقيم: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر - بيروت.
- سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الرابعة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- سيرة الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: صالح بن أحمد بن حنبل، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم، الناشر: دار الدعوة - القاهرة، الطبعة الثانية.
- شرح الأربعين النووية، تأليف: محمد الصالح العثيمين، بإشراف: مؤسسة الشيخ محمد الصالح العثيمين، الناشر: دار الثريا - الرياض، الطبعة الثالثة (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- شرح حديث جبريل، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: د.علي الزهراني، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- شرح رياض الصالحين، إملاء العلامة: محمد العثيمين، إخراج: د. عبدالله الطيار، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- شرح السنة، تأليف: أبي محمد الحسن بن علي البربهاري، تحقيق: خالد الردادي، الناشر: دار السلف - الرياض، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- شرح السنة، تأليف: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- شرح السياسة الشرعية، تأليف: محمد الصالح العثيمين، عناية: صالح اللحام، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- شرح العقيدة الطحاوية، تأليف: علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق: د.عبدالله التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- شرح العقيدة الواسطية، تأليف: محمد الصالح العثيمين، خرّج أحاديثه: سعد الصميل، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الثانية (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- شرح عمدة الفقه، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: خالد بن علي المشيقح، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

- **الشرح الممتع على زاد المستقنع**، تأليف: محمد الصالح العثيمين، تحقيق: د. سليمان أبا الخيل، ود. خالد المشيقح، الناشر: مؤسسة آسام، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- **الشرح والإبانة على أصول الديانة**، تأليف: عبيدالله بن بطة العكبري، تحقيق: د. رضا بن نعسان معطي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- **شرف أصحاب الحديث**، تأليف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد سعيد خطيب أوغلي، الناشر: دار إحياء السنة النبوية.
- **الشريعة**، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: الوليد بن محمد الناصر، الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- **الشفاعة**، تأليف: مقبل بن هادي الوادعي، نشر: دار الأرقم - الكويت، الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م).
- **الصحيح**، تأليف: مسلم بن الحجاج النيسابوري، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: المكتبة الإسلامية - تركيا.
- **الصفات**، تأليف: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محمد بن يحيى الوصابي، الناشر: دار الصميعي - الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م).
- **الصفدية**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، تصوير: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، تأليف: ابن القيم الجوزية، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- **طبقات المعتزلة**، تأليف: أحمد بن يحيى بن المُرتضى، تحقيق: سُوسنة ديفلد - فلزَر، الناشر: دار المنتظر - بيروت، الطبعة الثانية - (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
- **طرح التثريب في شرح التقريب**، تأليف: زين الدين أبي الفضل العراقي، تصوير: مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- **العبودية**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: علي حسن عبدالحميد، الناشر: دار المغني، الطبعة الرابعة (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

- **عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين**، تأليف: ابن القيم الجوزية، تحقيق: د. بدير محمد بدير، الناشر: دار القبلتين ـ السعودية، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).
- **العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير**، اعتناء: خالد بن عثمان السبت، الناشر: دار ابن القيم ـ الدمام، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).
- **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**، تأليف: إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني، تحقيق: د. ناصر الجديع، الناشر: دار العاصمة ـ الرياض، الطبعة الثانية (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).
- **غذاء الألباب لشرح منظومة الآداب**، تأليف: محمد السفاريني، تصوير: مؤسسة قرطبة ـ مصر.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تأليف: أبي الفرج ابن رجب الحنبلي، تحقيق: محمود بن شعبان، وآخرين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م).
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: العلامة عبدالعزيز بن باز، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.
- **فتح البيان في مقاصد القرآن**، تأليف: صديق حسن خان، الناشر: دار أم القرى، القاهرة ـ (١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م).
- **فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام**، تأليف: محمد بن صالح العثيمين، تخريج: أحمد بن محمد الخليل، الناشر: دار المسلم ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).
- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تأليف: علي بن أحمد بن حزم، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٣١٧هـ ـ ١٨٩٧م).
- **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م).
- **قاعدة في الرد على الغزالي في التوكل**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: علي بن عبدالعزيز الشبل، الناشر: دار الصميعي ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).
- **القاعدة المراكشية**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: دغش العجمي، الناشر: دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م).

- **القرمانية**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: أشرف بن عبدالمقصود، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- **القول المفيد على كتاب التوحيد**، تأليف: محمد الصالح العثيمين، عناية: د. سليمان أبا الخيل، ود. خالد المشيقح، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- **الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة**، تأليف: عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق: عبدالله بن محمد البصيري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- **لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد**، تأليف: موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، شرح: محمد الصالح العثيمين، تحقيق: أشرف بن عبدالمقصود، الناشر: مكتبة البخاري - الإسماعيلي، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية**، تأليف: محمد بن أحمد السفاريني، تعليقات: عبدالرحمن أبابطين، سليمان بن سحمان، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- **المبدع في شرح المقنع**، تأليف: إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مفلح، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.
- **مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي**، دراسة وتحقيق: طلعت الحلواني، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، جمع: عبدالرحمٰن بن قاسم، تصوير: مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- **المجموعة العلية من كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية**، جمع وتحقيق: هشام بن إسماعيل الصيني، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
- **محنة الإمام أحمد بن حنبل**، جمع: حنبل بن إسحاق بن حنبل، تحقيق: د. محمد نعش، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

- **المختار في أصول السنة**، تأليف: الحسن بن أحمد بن عبدالله بن البنا الحنبلي، تحقيق: د. عبدالرزاق البدر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م).
- **مختصر الصواعق المرسلة**، لابن القيم، اختصار: الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م).
- **مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية**، تأليف: محمد بن علي الحنبلي البعلي، تحقيق: عبدالمجيد سالم، الناشر: دار الكتب العلمية.
- **مدارج السالكين**، تأليف: ابن القيم الجوزية، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ـ ١٤٠٣هـ.
- **المسائل والأجوبة**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: حسين بن عكاشة، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ـ القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م).
- **المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة**، جمع: عبدالإله بن سلمان الأحمدي، الناشر: دار طيبة ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م).
- **المستدرك على الصحيحين**، تأليف: محمد بن عبدالله الحاكم، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- **المسند لأحمد بن حنبل الشيباني**، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الخامسة (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).
- **مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه**، تأليف: أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: كمال الحوت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).
- **المغني**، تأليف: موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبدالله التركي، الناشر: دار عالم الكتب ـ الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م).
- **منهاج السلامة في ميزان القيامة**، تأليف: ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: مشعل المطيري، الناشر: دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م).

- **منهاج السنة النبوية**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض - الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- **منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات**، تأليف: محمد الأمين الشنقيطي، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة الرابعة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- **نبذة في العقيدة الإسلامية**، تأليف: محمد الصالح العثيمين، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م).
- **النبوات**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: د. عبدالعزيز الطويان، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- **نقض تأسيس الجهمية**، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد بن عبدالرحمٰن بن قاسم، تصوير: مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- **النهي عن سب الأصحاب**، تأليف: ضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي، تحقيق: محيي الدين نجيب، الناشر: دار ابن العماد - بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- **نونية القحطاني**، تأليف: عبدالله بن محمد الأندلسي القحطاني، تحقيق: محمد بن أحمد سيد، الناشر: مكتبة السوادي - جدة، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- **هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى**، تأليف: ابن القيم الجوزية، الناشر: دار النور - ألمانيا.
- **الوجيز في ذكر المجاز والمجيز**، تأليف: أحمد بن محمد السّلفي الأصبهاني، تعليق: محمد خير البقاعي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م).